

القضاء العسكري بدمشق يؤجل محاكمة معتقل الرأي السوري حبيب نديم صالح ليوم 27/1/2011

علمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، بأنه وفي تاريخ 24 / 1 / 2011، كان من المقرر أن يتم عقد جلسة جديدة في القضاء العسكري بدمشق، بالمدعى رقم أساس (147) لعام 2011 لمحاكمة المعارض السياسي السوري الأستاذ حبيب نديم صالح،
كانت الجلسة مخصصة لسماع شهود الحق العام، ونظراً لعدم احضار الأستاذ صالح من سجن دمشق المركزي (عدره)، قرر القاضي تأجيل الجلسة وتحديد يوم 27 / 1 / 2011 موعداً جديداً للمحاكمة.

وكانت هذه المدعى قد حركت عليه بجنحة إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية.... المنصوص عنها بالمادة (307) من قانون العقوبات السوري العام، بناء على شكوى كيدية من بعض المسجونين من داخل سجنه.

ويذكر ان السلطات الأمنية السورية في محافظة طرطوس على الساحل السوري، قد قامت باعتقال الأستاذ حبيب نديم صالح أثناء تجواله في أسواق المدينة بتاريخ 2008 / 5 / 7 وهو المعتقل السادس له، حيث سبق له وأن اعتقل في عام 1982 لمدة تقارب السنة ونصف عرانيا. وفي عام 1986 لمدة ستة أشهر عرانيا. وفي عام 1994 لمدة سنة ونصف عرانيا. وفي عام 2001 لمدة ثلاث سنوات، وفي عام 2005 لمدة ثلاث سنوات بقرار من محكمة الجنايات العسكرية بحمص. وأفرج عنه في 2007 / 9 / 12. وفي يوم الأحد تاريخ 2009 / 15 / 3 أصدر قاضي محكمة الجنايات الأولى بدمشق قرارا بالحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وحجره وتجريده مدنياً، وذلك بموجب المادتين (285-286) من قانون العقوبات السوري. وقد برأت المحكمة الأستاذ حبيب نديم صالح من تهمة الذم والإساءة لرئيس الجمهورية وفق المادتين (374 - 377) /
وتهمة إثارة الحرب الأهلية أو الاقتتال الطائفي بتسليح السوريين أو بحملهم على التسليح وفق المادة 298 من قانون العقوبات السوري .

و الأستاذ حبيب نديم صالح وهو من مواليد حرف الأسود-المقطيلية- الماذقية في 8/8/1947 متزوج و أب لثلاثة فتيات وشابين، حصل على شهادة الدراسة الثانوية عام 1965، ثم حصل على الإجازة الجامعية بقسم اللغة الانكليزية عام 1971، ثم حصل على دبلوم ترجمة من الجامعة العربية في بيروت عام 1973. سافر للخليج ثم عاد و افتتح وكالة بحرية عام 1978. كتب العديد من المقالات للدوريات العربية و الأجنبية و باللغتين العربية و الانكليزية، وهو مؤسس منتدى طرطوس الوطني الديمقراطي عام 2001، وهو ناشط سياسي و كاتب صحفي معروف و مهتم بالشأن العام المحلي و الإقليمي و الدولي.

وكانت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، في بياناتها السابقة تدين وتستنكر بشدة استمرار محاكمة ا لمعارض السياسي المعروف حبيب نديم صالح ، ورأت في استمرار محاكمته استمرار لانتهاكات الحقوق الأساسية من قبل الأجهزة الأمنية ضد المواطنين المهتمين بالشأن العام ، وعلى مدى التدهور في حال حقوق الإنسان في سورية

وطالبت بإسقاط جميع التهم الموجهة إليه سابقا، ووقف تنفيذ جميع الأحكام المصادرة بحقه والعضو عنه وإخلاء سبيله فورا دون قيد أو شرط. كما طالبت السلطات السورية بالكف عن إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية بموجب الصلاحيات الاستثنائية التي منحت لهذه المحاكم سندا لحالة الطوارئ الباطلة دستورا وقانونا ونبدي قلقنا البالغ من استمرار هذه الآليات التي تمارس في القضاء و التي تحمل دلالات واضحة على عدم استقلاليته و حياديته و تبعيته للأجهزة التنفيذية، مما يشكل استمرارا في انتهاك السلطة السورية للحريات الأساسية واستقلال القضاء التي يضمّنهما الدستور السوري والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت وصادقت عليها الحكومة السورية.

ل د ح

2412011